قـوة الإنسـانيـة
المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف

EN

33IC/19/12.3DR
الأصل: باللغة الانجليزية
لاتخاذ قرار

المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا
٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٩

حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح

مشروع قرار

وثيقة من إعداد الاتحاد الدولي لجمعيات
الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، أكتوبر ٢٠١٩

مشروع قرار

حان الوقت للتصدي معاً للأوبئة والجوائح

إن المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر،

إذ يعبّر عن بالغ قلقه إزاء تهديد الأوبئة والجوائح للصحة والاقتصاد والاستقرار في العالم، وبالأخص في أضعف مناطق العالم وفي السياقات المعقدة التي يكون فيها للأوبئة تداعيات عالمية غير مرتقبة،

وإذ يُقِّر بالاعتراف والأهمية المتزايدتين للتأهب الفعال الذي يسمح باقتصاد الوقت والمال وبانقاذ الأرواح،

وإذ يذكّر بالهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة الذي يرمي إلى "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاه في جميع الأعمار"،

وإذ يذكّر أيضا بأن النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) يعترف بأن الجمعيات الوطنية تتعاون مع السلطات العامة للوقاية من الأمراض والنهوض بالصحة والتخفيف من معاناة البشر تحقيقا لمصلحة المجتمع المحلي،

وإذ يذكّر كذلك بالقرار رقم ٢ الذي اعتمده المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) في دورته الثلاثين حيث اعترف بأن السلطات العامة والجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني تتمتع بشراكة خاصة ومميزة تنطوي على مسؤوليات ومنافع متبادلة تستند إلى القوانين الدولية والوطنية وتتيح للسلطات العامة الوطنية والجمعيات الوطنية الاتفاق على المجالات التي تكمل فيها الجمعيات الوطنية الخدمات الإنسانية العامة أو تحل محلّها طبقا لولايتها واسترشادا بالمبادئ الأساسية،

وإذ يذكّر أيضا بالقرار رقم ٤ الذي اعتمده المؤتمر الدولي في دورته الحادية والثلاثين حيث شجّع "الدوائر الحكومية المعنية وغيرها من الجهات المانحة على توفير تدفق منتظم ومتوقع للموارد يكون مكيّفا مع الاحتياجات التشغيلية للجمعيات الوطنية"،

وإذ يذّكر بالقرار رقم ١ الذي اعتمده المؤتمر الدولي في دورته الثلاثين والذي شدد على ضرورة تعزيز نظم الصحة ووضع خطط وطنية في مجال الصحة بمشاركة الجمعيات الوطنية، ومنح المتطوعين والفئات المتضررة الإمكانيات اللازمة،

وإذ يُقِر بأهمية تكامل وتنسيق أعمال مختلف مكونات الحركة لمكافحة الأوبئة والجوائح والتخفيف من آثارها ومواجهتها مع أعمال جهات معنية أخرى في الميدان،

وإذ يُقر بأن الأوبئة والجوائح يمكن أن تنطوي على آثار مختلفة على الفتيات والفتيان، والنساء والرجال، وعلى الشباب والأشخاص الأكبر سناً، فضلاً عن الأشخاص الذين يعانون أصلاً من مشاكل صحية والأشخاص الذين قد تجعلهم ظروفهم أكثر ضعفا عند تفشي وباء أو جائحة،

وإذ يُقر مع الامتنان بالعمل الإنساني الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والجمعيات الوطنية في إطار عملها الوثيق مع شركاء رئيسيين مثل منظمة الصحة العالمية، في مواجهة

الأوبئة والجوائح التي انتشرت مؤخراً، بما فيها الكوليرا، والحصبة، وشلل الأطفال، ومرض فيروس إيبولا في أفريقيا، ومرض فيروس زيكا في الأمريكتين،

وإذ ينوّه بالمجموعة الواسعة من أنشطة الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض التي تضطلع بها مكونات الحركة بانتظام للاستعداد ولتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الضعيفة قبل تفشي الأوبئة وأثناءها وبعد انتهائها،

وإذ ينوّه بتعهد الدول الأطراف في اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) بضمان القدرات الفعلية الأساسية على كشف الأوبئة والجوائح وتقييمها والإبلاغ عنها ومواجهتها،

وإذ يشدد على أهمية الجمعيات الوطنية التي تعمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية ومنظمات محلية ودولية أخرى لمواجهة الأوبئة والجوائح من أجل مساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب اللوائح الصحية الدولية،

وإذ يؤكد الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتعاون مع شركاء آخرين مثل منظمة الصحة العالمية، لمواصلة تعزيز القدرات الأساسية للبلدان في مواجهة الأوبئة والجوائح، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، تخطيط التأهب والتنسيق مع منظمات محلية ودولية أخرى، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والتحصين، والتفاعل مع المجتمعات المحلية، والمساءلة والتواصل مع الجمهور، والاستجابة العاجلة،

وإذ يعترف بأن العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل الذي يتجاوز توفير الرعاية السريرية، هو أداة أساسية في مواجهة الأوبئة والجوائح، لا سيما في المناطق التي يسودها انعدام الأمن،

وإذ يُذكّر بالالتزام باحترام وحماية العاملين الطبيين، بمن فيهم العاملون في الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووسائل نقلهم، وكذلك المؤسسات الطبية وسائر المرافق الطبية في جميع الأوقات بموجب القانون الدولي الإنساني وغير ذلك من الأطر القانونية السارية، *ويعترف* بأهمية وصول العاملين الطبيين إلى أي مكان تكون فيه الخدمات الطبية مطلوبة،

وإذ يأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة لتلبية الاحتياجات الصحية عندما تتفشى الأوبئة في مناطق تكون فيها الرعاية الصحية محدودة الموارد وحيث يصعب فيها الحصول على الرعاية،

١- *يطلب* من الدول منح مكونات الحركة الإمكانيات اللازمة وتسهيل عملها، بما يتناسب مع المهام الموكلة إليها ومع قدراتها ويتماشى مع القانون الدولي، من أجل المساهمة في اعتماد نهج منسَّق يمكن التنبؤ به في مجال التأهب للأوبئة والوقاية منها ومراقبتها ومواجهتها والتعافي منها داخل البلدان وعبر الحدود، وإشراك المجتمعات المحلية المتضررة ودعمها،

٢- يشجع الدول أيضا على إشراك الجمعيات الوطنية، وفقاً لقدراتها، في الأطر الوطنية لمكافحة الأمراض وفي الأطر المتعددة القطاعات للتأهب والاستجابة، وتوفير التمويل اللازم دعماً لدورها في هذا المجال حيثما أمكن ذلك،

٣- *يشجع كذلك* الجمعيات الوطنية على تقديم الدعم لسلطاتها العامة، حسب الاقتضاء، في جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات الأساسية كجزء من التزامها بالامتثال للوائح الصحية الدولية، والتأكد من وجود أحكام خاصة بالفعل لتقديم خدمات الصحة العامة للسكان المتضررين بسرعة وفعالية خلال الأزمات، والتنسيق مع المنظمات المحلية والدولية الأخرى، والتركيز بصفة خاصة على بناء القدرات في مجال الإنذار المبكر والقدرة على الاستجابة السريعة في المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها، والمجتمعات الضعيفة، والمجتمعات التي تعاني من قلة الخدمات، والمجتمعات الشديدة التعرض للخطر، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجات المختلفة للفتيات والفتيان، والنساء والرجال،

٤- *يشدد على* الحاجة إلى تشجيع المشاركة المجتمعية الفعلية في الوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب لها ومواجهتها استنادا إلى نهج يأخذ في عين الاعتبار كل المخاطر والمجتمع بأكمله، ويشجع الدول والجمعيات الوطنية على الاستفادة من النُّهُج المبنية على أدلة

للوقاية من الأوبئة ومكافحتها التي تركز على المجتمع المحلي، ومواصلة تطوير الأدوات والتوجيهات والاستراتيجيات الابتكارية لدعم ما تنفذه الجمعيات الوطنية، وتعزيز قدراتها في مجال الاستجابة واستخدام البيانات والتكنولوجيا لتحسين جودة إجراءات مواجهة الأوبئة والجوائح،

٥- *يعيد تأكيد* أهمية منح الأولوية لإجراءات الوقاية والتأهب والاستثمار فيها، وتقديم التمويل التحفيزي لدعم العمل المبكر،

٦- *يدعو* مكونات الحركة والسلطات العامة وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة، وفقا لسياقها الوطني والإقليمي، كي تضمن، إلى أقصى حد ممكن، المحافظة على صحة وسلامة متطوعيها وموظفيها خلال مواجهتهم للأوبئة/الجوائح بما في ذلك صحتهم النفسية ورفاههم،

٧- *يطلب* من الاتحاد الدولي إعداد تقرير مرحلي عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار لتقديمه إلى المؤتمر الدولي الرابع والأربعين في سنة ٢٠٢٣.